اقتصاد

عجان لـ«الوطن»: نبحث عن شريك للتمويل

بتكلفة ٤٠ مليار ل.س مدينة معارض في «الشيخ نجار» بحلب

علي محمود سليمان

كشف مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية حازم عجان لـ«الوطن» عن انتهاء الدراسات الهندسية والفنية للبدء بإقامة مدينة المعارض في حلب، وتم الإعلان عن المرحلة الأولى من تنفيذ المنطقة الاستثمارية فيها.

وبيّن أن المخطط التنظيمي الأساسي لإقامة مدينة الشيخ نجار الصناعية يتضمن إقامة مدينة للمعارض فيها بهدف الترويج لمنتجات الصناعة المحلية التي تنتجها المنشآت الموجودة في المدينة، ونتيجة لعدم وجود مدينة للمعارض في حلب، فقد قررت اللجنة الاستشارية في محافظة حلب برئاسة المحافظ بأن تكون مدينة المعارض في الشيخ نجار هي المدينة الأساسية للمعارض في حلب، وقد أقرت البرنامج الوظيفي والمخطط العام التفصيلي الفني لمدينة المعارض.

ولفت إلى قرب مدينة المعارض من مركز المحافظة نسبياً، إذ لا تبعد سوى ١٥ كم، كما تمتع بمساحة تصل ٢٠٠ ألف متر مربع، مع وجود شبكة طرق نقل برية تصل الشيخ نجار بمركز المدينة، ما يسهل الوصول لمدينة المعارض، وبذلك تكون مدينة المعارض هي العنوان الرئيس للمدينة الصناعية وصالة العرض الرئيسية لها، وتكون مدينة المعارض الأساسية في حلب.

وأوضح عجان أن المباشرة بالمشروع ستكون خلال العام الجاري (٢٠١٩) ضمن خطة عمل على المدى المتوسط بحيث لا تتجاوز خمس سنوات، حيث وضعت التكلفة الاستثمارية التقديرية لإقامة مدينة المعارض بـ٤٠ مليار ليرة سورية.

وبين أن المدينة تضم أربعة أقسام رئيسية، وهي منطقة صالات العرض المغلقة والخارجية، ومنطقة الصالات الاستثمارية الدائمة، ومنطقة الفندق وملحقاته وستكون بتنصيف أربع نجوم، والمنطقة الرابعة هي للمول التجاري وملحقاته.

ولفت عجان إلى أن الصالات الاستثمارية الدائمة ستكون صالات عرض للمنتجات الخاصة بمنشآت الشيخ نجار الصناعية، وذلك بهدف تواجد المستثمرين في المدينة فيها بشكل دائم من خلال منتجاتهم، وسوف تكون واجهة رئيسية لها للترويج والتسويق، وسوف تضم ثلاث صالات رئيسة بمساحة ٢١٠٠ متر مربع لكل صالة، فيما ستكون الصالات الخارجية للمعارض الأخرى المقامة من خارج المدينة.

وأشار عجان إلى استلام المرحلتين الأوليين من الدراسة واستلام المرحلة الأخيرة مع نهاية الشهر الحالي، حيث تمت الدراسة من قبل الشركة العامة للدارسات والاستشارات الفنية.

وفيما يتعلق بالتنفيذ، فقد تم الإعلان عن الأعمال الحفرية في المنطقة الاستثمارية، وذلك بغية كسب الوقت وعدم الانتظار من انتهاء الدراسات لكل المراحل، وسيتم البدء بتنفيذ كل مرحلة تنتهي دراساتها الفنية، بحيث يكون التنفيذ عبر خطوات ووفق توفر السيولة المالية.

وبين العجان أن مدينة الشيخ نجار الصناعية تبحث عن شريك لإقامة مدينة المعارض لتأسيس شركة مساهمة لتمويل تنفيذ المشروع، لكونه مشروعاً استثمارياً رابحاً على المدى المتوسط والبعيد، بحيث سيتم عرض الفندق والمول التجاري للاستثمار وذلك لتحقيق إيرادات لتغطية نفقات التأسيس، وذلك لأنه لا يمكن توفير مبلغ ٤٠ مليار ليرة سورية بسيولة نقدية كاملة من الميزانية، وإنما تحتاج إلى تمويل استثماري، وبالتالي فإن الشيخ نجار الصناعية تدخل كشريك في مدينة المعارض من خلال تقديم الأرض وجزء من التمويل، ومن خلال تجزئة المشروع في مراحل التنفيذ يمكن إنجازه ضمن الخطة الموضوعة.

نشرة التموين في واد.. والأسعار في واد آخر!

الفروج عند «التموين» ٢٥٠٠ ل.س وفي السوق ٣٠٠٠ ل.س والشاورما عند التموين ٣٢٠٠ ل.س وفي السوق ٥٠٠٠ ل.س

فادي بك الشريف

تبعات كثيرة سلبية خلفها ارتفاع أسعار الدواجن في أسواق دمشق دون أي حلول مجدية للحد من وطأة الارتفاعات الكبيرة التي انعكست على أسعار منتجات الدواجن، ليدفعنا الأمر للقول إن «الأسعار هاي هاي والإجراءات تيتي تيتي»؟!

ورصدت صحيفة الوطن واقع الأمر في عدد من الأسواق على الرغم من تفاوت الأسعار حتى بين المحلات في المنطقة الواحدة، حيث تراوح سعر الفروج البروستد بين ٢٨٠٠ و٣٢٠٠ ليرة، وتجاوز سعر الفروج المشوي الـ٣٠٠٠ ليرة، كما وصل سعر كيلو الشاورما إلى ٥ آلاف ليرة، والسندويشة بسعر ٦٠٠ ليرة في عدد من المحلات، كما وصل سعر صحن البيض إلى ١٤٠٠ ليرة، وسط آلية تسعير تتبع لمزاج وأهواء كل محل من المحلات دون أي رادع.

وأكد عدد من أصحاب المحلات لـ«الوطن» أن هناك زيادة على أسعار الفروج المشوي والبروستد بأكثر من ٦٠٠ ليرة مقارنة مع الفترة الماضية وبزيادة ملحوظة بشكل كبير تحت تأثير ارتفاع سعر الفروج من « المسلخ» الأمر الذي كان له التأثير الكبير على رفع السعر.

كما لفت أحد أصحاب محال الفروج المعروفة في «شارع خالد بن الوليد» إلى انخفاض الطلب على الفروج بنسبة ٥٠ بالمئة في الأيام العادية مقارنة مع الفترة السابقة والتي كانت تشهد إقبالاً جيداً، مع تزايد حركة الشراء بنسبة مقبولة خلال فترة العطلة، ولكن بالمجمل هناك تأثر كبير لارتفاع أسعار الدواجن، ناهيك عن مبررات صعوبة تأمين الغاز وأجور العمال وانقطاعات الكهرباء والاعتماد على المولدات، وغيرها من المنعكسات الداعية لرفع السعر.

ولوحظ انعدام الرقابة وعدم صدور نشرات أسعار تموينية، وإن كان لا يتم التقيد بها، وتكون أسعار المحلات مزاجية وعشوائية.

ولفتت مصادر إلى أن ارتفاع سعر الصرف أثر على أسعار الأعلاف، ولكن لا يؤثر بهذا التسارع والفرق الكبير، ولا يؤدي وحده إلى عزوف المربين عن العمل، إذاً فالضغوط على المربين كانت شبيهة بالضغوط على المواطن، إلا أن المواطن يتجرع الصبر ويصمت، أما المربي فتجرع الخسارة وانسحب.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال الخبير الاقتصادي أستاذ كلية الاقتصاد بجامعة دمشق عابد فضلية: دائماً هناك جزء من الارتفاعات غير مبرر نتيجة لتعظيم أو زيادة الربح التجاري بشكل أكبر، بحيث كلما ارتفع سعر السلعة كان الربح أكبر، مؤكداً أن لارتفاع أسعار العلف تأثيراً كبيراً ولا سيما أن جزءاً كبيراً منها مستوردة، ناهيك عن التدفئة.

وأكد فضلية أن تكلفة التربية للفروج في الشتاء هي أعلى بكثير من الصيف، الأمر الذي يحول دون تأمين محروقات للتدفئة ما يخلق تكلفة مرتفعة، مضيفاً إن عدد من التجار يستغلون فرصة ارتفاع تكلفة الفروج في المدجنة وبالتالي يصل الأمر للمطاعم والمحلات التي تستغل الأمر وتقوم برفع السعر.

مضيفاً: حتى لو تم وضع سعر منطقي وموضوعي عبر نشرات الأسعار فإن الالتزام يكون ضعيفا وسط وجود نوع من فوضى الأسعار في السوق عموماً، مضيفاً: «شو بدها تلحق التموين لتلحق»، مؤكداً انتشار ثقافة اسمها ثقافة الغلاء خلال السنوات الماضية وهذا الأمر غير مقبول

موضحاً أن المطلوب هو تشديد الرقابة بشكل أكبر وضبط الأسعار بالنسبة لبائعي المنتج النهائي، وخاصة وأن الجزء الأكبر من «الشطح بالأسعار» هو بمحلات الفروج والمطاعم.

هذا وبررت مصادر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن ارتفاع سعر الفروج يأتي نتيجة لزيادة نفقات التدفئة والأدوية ومستلزمات التربية، ناهيك عن ارتفاع تكلفة تربية الصوص خلال فصل الشتاء.

مضيفة أن خروج عدد من منتجي وبائعي الفروج من الخدمة أدى إلى انخفاض عرض المادة في الأسواق وزيادة الطلب، ما ساهم أيضاً في ارتفاع سعر هذه المادة.

هذا وأكدت المصادر وجود لجنة تعكف حالياً على وضع آلية تضمن دعم عودة من تركوا سوق العمل من مربي الدواجن وتفعيل وتنشيط عملية الإنتاج وتوفيرها للمنتجين بسعر التكلفة لتغطية احتياجات السوق من هذه المادة الأمر الذي سيساهم في انخفاض سعر مادة الفروج خلال الشهر القادم بعد دخول أفواج جديدة من الفروج إلى السوق وانتهاء موجة البرد.

وفي تصريح للوطن أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عدي الشبلي أن هناك نشرة أسعار صادرة بما يخص أسعار الفروج والبيض، وطلب منا العودة إليها لرصد واقع الأسعار، وبحسب قوله تتم الرقابة على مدى التزام المحلات بموجب النشرة الصادرة. ولدى العودة إلى صفحة المديرية تبين أن آخر نشرة أسعار تعود إلى ١٤ الشهر وحدد فيها سعر الفروج المشوي بـ٢٤٠٠ ليرة فقط، والبروستد بـ٢٥٠٠ ليرة، وكيلو الشاورما بـ٣٢٠٠ ليرة فقط؟!!

والغريب في الأمر أن النشرة في واد وأسعار المحال التجارية في واد آخر؟

وبالعودة إلى مدير التموين أكد أنه تم تنظيم عشرات الضبوط في أسواق دمشق تعود لعدم الالتزام بالنشرة وتقاضي أسعار زائدة، موضحاً أن أي شكوى تتم متابعتها وهناك تشديد للرقابة بشكل يومي.

وهنا نؤكد أنه بدلاً من وضع نشرة أسعار جديدة تراعي الظروف الأخيرة التي اعترفت فيها التموين تتم العودة إلى نشرة أسعار قديمة والمطالبة بالالتزام بها؟

شركة سيريتل موبايل تيليكوم تبدأ بتوزيع مبلغ من الأرباح المدورة عن السنوات السابقة اعتباراً من ٢٦ شباط ٢٠١٩

بناءً على قرار الهيئة العامة العادية لشركة سيريتل موبايل تيليكوم المنعقدة في يوم الثلاثاء الواقع في ٥ شباط ٢٠١٩

تعلن شركة سيريتل عن توزيع مبلغ من الأرباح المدورة عن السنوات السابقة على السادة المساهمين وذلك بواقع (٢٨٠) ل.س لكل سهم.

لاستلام شيكات الأرباح النقدية، يرجى من السادة المساهمين الكرام التوجه إلى المراكز المذكورة أدناه ابتداءً من يوم الثلاثاء ٢٦ شباط ٢٠١٩ بشكل يومي من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة عصراً باستثناء يومي الجمعة والسبت وأيام العطل الرسمية.

المدينة	المركز	العنوان
دمشق	قسم علاقات المساهمين	أوتوستراد المزة- بناء اتحاد كتاب العرب - مقابل القصر العدلي الجديد - الطابق الثاني
حلب	مركز خدمات الحرية	دوار السريان الجديد - نادي الحرية
اللاذقية	مركز خدمات المرفأ	جانب مدخل المرفأ - بناء الشركة السورية للنقل البحري
طرطوس	مركز خدمات طرطوس السياحة	الكورنيش الشرقي - جانب دوار السياحة
حمص	مركز خدمات الحضارة	عكرمة الجديدة - شارع الحضارة
حماه	مركز خدمات العاصي	ساحة العاصي
الحسكة	مركز خدمات الحسكة	شارع فارس خوري - مقابل اتحاد نقابات العمال
القامشلي	مركز خدمات القامشلي	حي الوسطى - مقابل المشفى الوطني القديم
السويداء	مركز خدمات السويداء	شارع طارق بن زياد - مبنى مزود الإنترنت

يتم تسليم شيك الأرباح بعد إبراز البطاقة الشخصية أو سجل تجاري حديث بالنسبة للأشخاص الاعتباريين

للاستفسار والمراجعة يرجى زيارة موقع الشركة الإلكتروني

http://investorrelations.syriatel.sy/

أو الاتصال بقسم علاقات المساهمين على الأرقام التالية:

موبايل: 119393 0993، هاتف: 9393 011، فاكس: 6110033 011

بريد إلكتروني: Investor-relations@syriatel.com.sy

سوريّة بكل اعتزاز

سيريتل SYRIATEL

المؤسسة تسيطر على ٧٠ بالمئة من سوق التأمين وتربح ٤,٥ مليارات ل.س عام ٢٠١٨

مدير السورية للتأمين لـ«الوطن»: نحصل من التأمين الصحي على ٦ مليارات وندفع تعويضات ١٠ مليارات

عبد الهادي شباط

سجل إجمالي التعويضات لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين خلال العام الماضي نتائج مشابهة مع العام السابق، حيث اقتربت قيمة التعويضات المدفوعة للمؤمّن لهم من ١٣ مليار ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المؤسسة إياد زهراء أن المؤسسة استطاعت على مدار العامين السابقين إطفاء خسائرها، حيث سجل العام ٢٠١٦ خسائر لدى المؤسسة بقيمة ٥,٥ مليارات ليرة في حين سجل العام ٢٠١٧ خسائر بنحو ٥٠٠ مليون ليرة، وانتقلت المؤسسة في العام ٢٠١٨ لتحقيق أرباح بنحو ٤,٥ مليارات ليرة.

مؤكداً أن معظم المؤشرات الرقمية لدى السورية للتأمين تظهر أنها ما زالت تمثل ٧٠٪ من إجمالي نشاط سوق التأمين في سورية.

وفي تفاصيل أكثر بين المدير العام أن إجمالي التعويضات في التأمين الصحي سجلت نحو ١٠ مليارات ليرة بينما، وصل حجم الأقساط إلى ٦ مليارات ليرة، وبالتالي فإن حجم الدعم المقدم من قبل المؤسسة في ملف التأمين الصحي يلامس ٤ مليارات ليرة سنوياً، موضحاً أن المؤسسة تعمل على رسم إستراتيجيات جديدة للتعامل مع نماذج تغطيات العقود وإيجاد العدالة المناسبة للعاملين في الدولة.

> تكلفة علاج بعض الحالات في القطاع الاقتصادي تصل إلى مليون ليرة وفي الخاص لأكثر من ٢ مليون ليرة

وأوضح أن سقف التأمين الصحي للمريض في القطاع الإداري نحو ٥٠٠ ألف ليرة، في حين تتجاوز كلفة بعض الحالات للمرضى في القطاع الاقتصادي ١,٥ مليون ليرة، وسجلت بعض الحالات في التأمين الخاص أكثر من ٢ مليون ليرة، مبيناً أن ذلك يعود لطبيعة العقود الخاصة بين المؤمن له والمؤسسة، ومنه تسعى المؤسسة عبر البحث في العديد من الخيارات لتحقيق العدالة بين العاملين في الدولة من القطاعات الإدارية والاقتصادية.

وحول احتمال زيادة القسط الشهري للعاملين في القطاع الإداري والمحدد بـ٢٥٠ ليرة شهرياً، أكد المدير العام أن لا زيادة على الأقساط إلا في حال حصول زيادة في الأجور والرواتب للعاملين في هذه القطاعات، موضحاً أن المؤسسة اضطرت لإيقاف تغطيات بعض الحالات الصحية مثل مرض السرطان لكون المعالجة تقدم مجاناً لهذه الحالات من قبل الدولة، وبالتالي تتجه المؤسسة لتعزيز وضع محفظة التأمين الصحي لديها، مؤكداً أن ملف التأمين الصحي له أولوية لدى الحكومة، ويتم العمل على تحديث هذا الملف وتطوير آليات عمله بالتعاون مع العديد من الجهات المعنية في التأمين الصحي، وأن المؤسسة استطاعت خلال السنوات السابقة من الحرب على سورية الاستمرار في تقديم التغطيات الصحية للمؤمن لهم لدى المؤسسة خاصة من العاملين في الجهات العامة، واليوم يتم العمل على تحقيق تأمين صحي أفضل وأكثر عدالة.

وبين المدير أن أعمال النقل البحري زادت بمقدار ٩٠٠ مليون ليرة العام الماضي عن العام ٢٠١٧، على حين زادت الأعمال الهندسية بنحو ٢٠٠ مليون ليرة وزادت أعمال الحريق بنحو ٤٠٠ مليون ليرة وأعمال التأمين على السرقة بنحو ٥٠ مليون ليرة، وفي التأمين الصحي تحققت زيادة بنحو ٥٠٠ ألف ليرة، على حين لم تسجل تغيرات تذكر على باقي أنواع التأمين.

جلالي لـ«الوطن»: ٦٠ شركة تطوير عقاري في البلد ولا مشاريع إسكانية كبيرة والسبب عدم وجود تمويل

وفاء جديد

صرح الخبير في الاقتصاد الهندسي والعقارات الدكتور محمد جلالي لـ«الوطن» بأن فتح الحكومة باب الاكتتاب على ١٢ ألف مسكن ورفع العدد حتى ١٠٠ ألف مسكن خلال العام الحالي يلبي جزءاً مهماً من الطلب دون أدنى شك، مشيراً إلى أن التأثير الملموس لها سوف يظهر على المدى البعيد وليس الآن.

وبيّن جلالي أن حصة مؤسسة الإسكان من سوق العقارات تصل إلى ٥ بالمئة ويمكن لفتح باب الاكتتاب أن يسهم في رفع حصة المؤسسة من السوق لكن ليس بنسبة كبيرة، فمثلاً لو وصلت الحاجة المستقبلية لمليون شقة والمطروح للاكتتاب ١٠٠ ألف شقة؛ فإن حصة المؤسسة ستكون ١٠ بالمئة فقط، لافتاً إلى أن المؤسسة بإجراءاتها الحالية وآلية التعاقد الموجودة لديها وعدم توفر التمويل يصعب عليها رفع حصتها.

ولفت جلالي إلى مشكلة أساسية يتوجب التصدي لها بالتوازي مع تأهيل المساكن، إذ يجب إعادة النظر بالعشوائيات التي تمثل مشكلة قائمة بحد ذاتها، مبيناً أنه حتى في حال تنظيم العشوائيات سوف ينخفض الطلب على المساكن التي من المخطط أن تطلقها المؤسسة.

وأكد جلالي أن موضوع التمويل وآلية عمل المؤسسة تعد من أبرز العقبات أمام هذا المشروع، إلى جانب تنظيم الأراضي المعدة للبناء سواء في قطاعات المؤسسة العامة للإسكان أو الجمعيات السكنية الأمر الذي يرتبط بمؤسسة التخطيط الإقليمي.

وأضاف «رغم وصول عدد شركات التطوير العقاري حالياً إلى قرابة ٦٠ شركة إلا أننا لم نر على أرض الواقع مشاريع إسكانية كبيرة وذلك لعدم وجود تمويل»، موضحاً أنه ليس بإمكان المواطن استلام السكن من خلال الجمعيات السكنية إلا بعد سداد كامل القيمة، لكن التمويل العقاري يوفر فرصة للمواطن بأن يدفع نسبة أولية ويأخذ المسكن ليستكمل الدفع على أقساط على مدار ٢٠ أو ٣٠ سنة، لذا لا بد من الإسراع بإحداث مؤسسة وطنية للتمويل العقاري من قبل وزارة المالية وهيئة الإشراف على التمويل العقاري، مشيراً إلى أن البيئة القانونية الخاصة بالتطوير العقاري موجودة لكنها بحاجة إلى الاستكمال لجهة إحداث هذه المؤسسة أو السماح للمصارف بأن تقوم بالتمويل.

واعتبر جلالي أن دفع ثمن السكن مسبقاً يعتبر تجارة عقارات أو عملية تجارية لا استثمارية، أما في حالة التمويل العقاري فيكون التمويل من المصارف أو الممول ومن ثم يسدد المواطن التتمة المطلوبة على دفعات.

وأكد أن هذه المشاريع سوف ترفع من حجم الطلب على مواد البناء، لكن ستكون هناك مشاكل في موضوع الإكساء والحديد والمواد المستوردة، الأمر الذي قد يشكل عائقاً أمام تقدم المشاريع ضمن المخطط الزمني المتوقع، مبيناً أن استيراد المواد سوف يزيد الطلب على القطع الأجنبي حتماً.